

تقرير حول عدم المساواة: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل كانون الأول 2010

مقدمة

تتخذ عدم المساواة في إسرائيل أشكال عديدة. بعض خطوط الشرخ الأساسية التي تقسم المجتمع الإسرائيلي، والتي تخلق مجموعات ذات أفضلية ومجموعات تعاني من الحرمان هي: اليهود الغربيون (الأشكنازيون) مقابل اليهود الشرقيين (السفراديون)؛ الرجال مقابل النساء؛ مواليد إسرائيل مقابل المهاجرين؛ المتدينون مقابل العلمانيين؛ سكان الريف مقابل سكان المدن؛ الأغنياء مقابل الفقراء؛ مؤيدو اليسار مقابل مؤيدي اليمين؛ والمثليون مقابل مغايري الجنس. يتمحور هذا التقرير حول عدم المساواة بين مواطني إسرائيل اليهود – الأغلبية – وبين مواطني إسرائيل العرب الفلسطينيين، الأقلية القومية الأصلانية التي تعيش في وطنها التاريخي¹.

تصل اليوم نسبة المواطنين الفلسطينيين في الدولة إلى 20% من مجمل السكان، ويبلغ تعدادهم إلى نحو 1.2 مليون إنسان². وقد بقوا في وطنهم بعد إقامة دولة إسرائيل عام 1948، فتحوّلوا قسراً إلى أقلية. وبوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، فإنهم ينتمون إلى ثلاث ديانات: مسلمون (82%)، مسيحيون (9.2%) ودروز (8.5%)³. مكانتهم بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تشكل إسرائيل طرفاً فيها، هي أنهم أقلية قومية، إثنية، لغوية ودينية.

لكن، على الرغم من هذه المكانة فإن القوانين الأساس الإسرائيلية لا تعتبر الأقلية الفلسطينية كأقلية قومية. في العام 1948، تم تأسيس إسرائيل كدولة يهودية. تعريف إسرائيل كـ "دولة يهودية" أو "دولة الشعب اليهودي" يجعل من عدم المساواة واقعاً عملياً، سياسياً وأيديولوجياً بالنسبة إلى مواطني إسرائيل الفلسطينيين، الذين يتم التمييز ضدهم وتهميشهم من قبل الدولة على أساس انتمائهم القومي وانتمائهم الديني كغير يهود. غالباً ما يتم تصويرهم كـ "طابور خامس" نتيجة لهويّتهم الفلسطينية ولعلاقتهم القومية، الدينية، الإثنية والثقافية مع أشقائهم الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي دول عربية وإسلامية محيطة، والتي تعتبر إسرائيل عدد منها "دول عدو"⁴. علاوة على ذلك، فإن هذا التوجه لا يقتصر على السلطات الإسرائيلية فحسب: وفقاً للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، اعتبر 53% من الجمهور اليهودي، عام 2010، أنه يتعين على الدولة حث العرب على الهجرة من إسرائيل⁵.

تواجه مجموعات عديدة من المواطنين الفلسطينيين "تمييزاً مركباً" أو أشكالاً عديدة من التمييز على خلفية كل من انتمائها القومي وانتمائها إلى واحدة أو أكثر من بين المجموعات الفرعية المتميزة داخل المجتمع العربي. على سبيل المثال، تواجه النساء الفلسطينيات في إسرائيل التمييز كجزء من المجتمع الفلسطيني، وكذلك بكونهن نساء، ويواجه العرب البدو مستوى إضافياً من التمييز الاجتماعي والمؤسسي. بعض الأفراد يتعرّضون لأشكال متعددة من التمييز،

¹ لن يبحث التقرير الفجوات القائمة بين المجموعات الفرعية الدينية المختلفة الموجودة داخل الأقلية الفلسطينية (المسلمون، المسيحيون والدروز)، إلا حيث يتم تفصيل المعطيات الإسرائيلية الرسمية وفقاً لتلك المجموعات. مع ذلك، حيث كانت المعطيات ذات الصلة متوافرة، فقد اشتملت على تفصيل جندي.

² دائرة الإحصاءات المركزية، الملخص الإحصائي لإسرائيل 2009، العدد 60، الجدول 2.2، 2.8، 2.10. هذا العدد لا يشمل السكان العرب في القدس الشرقية المحتلة أو في هضبة الجولان المحتلة.

³ م.ن...

⁴ رغم أنها لم تعرّف على وجه التحديد بوصفها "دولاً معادية" في التشريع، إلا أنه تم التعاطي معها على هذا النحو من قبل عدد من القوانين التي تحدّ من العلاقات والاتصالات بين إسرائيل وعدد من الدول، وهي جميعاً دول عربية و/أو مسلمة. على سبيل المثال، يمنع قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل - 2003 لم شمل العائلات في إسرائيل بين المواطنين من إسرائيل والأزواج غير اليهود من سوريا، لبنان، العراق وإيران. ويفرض القانون حظراً مماثلاً على الأزواج من قطاع غزة، بالإضافة إلى قيود صارمة على لم شمل العائلات بين المواطنين من إسرائيل وبين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية. إن تعديل العام 2008 على قانون المواطنة - 1952 يجيز سحب مواطنة المواطنين الإسرائيليين الذين يحصلون على مواطنة أو إقامة دائمة في إيران، أفغانستان، لبنان، ليبيا، السودان، سوريا، العراق، باكستان، اليمن أو غزة. يجعل قانون منع التسلّل (مخالفات ومقاضاة) - 1954 جريمة جنائية من مغادرة إسرائيل والدخول عن علم وبشكل غير قانوني إلى لبنان، سوريا، مصر، الأردن، العربية السعودية، العراق، اليمن، إيران ومنطقة السلطة الفلسطينية، وبالنسبة إلى المواطنين من لبنان، مصر، سوريا، العربية السعودية، الأردن، العراق، اليمن، بالإضافة إلى المقيم أو الزائر في هذه الدول أو في منطقة السلطة الفلسطينية، فإن هذا القانون يجعل من الدخول إلى إسرائيل عن علم وبشكل غير قانوني جريمة جنائية.

⁵ Israel Democracy Institute, *Auditing Israeli Democracy – 2010*, (English) p. v, available at:

http://www.idi.org.il/PublicationsCatalog/Documents/Book_7114/madad_2010_eng_abstract.pdf

على سبيل المثال الطفلات العربيات البدويات اللاتي يعانين من محدودية ويسكنن في قرى غير معترف بها في النقب (وهي التي تعتبرها الدولة "قرى مبنية من دون ترخيص" أو "بلدات غير قانونية"). في ما يتعلق بمجموعات مهمشة معينة، يوجد في إسرائيل أحد أكثر القوانين والسياسات صبراً إلى الأمام وتقدماً. فمثلاً، سنتت الكنيسة الإسرائيلية تشريعات قوية مناهضة للتمييز وحمایات قانونية للنساء ولمن يعانون من محدوديات أو إعاقات⁶. لكن، لم تسن قوانين شبيهة بالنسبة إلى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ونتيجة لذلك، فإن الفلسطينيين، الذين هم أيضاً جزء من مجموعات مهمشة أخرى، لا يتلقون كامل الفوائد الناتجة عن تلك الحمایات. علاوةً على ذلك، بموجب استطلاع رأي أجري مؤخراً، تبين أن 51% من المواطنين اليهود في إسرائيل، فقط، يؤيدون المساواة التامة في الحقوق بين اليهود والعرب في إسرائيل⁷. الموقف نفسه يسود الشباب اليهود، إذ أجاب 49.5% من اليهود في جيل 15-18 عاماً بالسلب في استطلاع جرى عام 2010 عن السؤال ما إذا كان يجب أن يحصل المواطنون العرب على حقوق متساوية مع اليهود⁸.

يفصل هذا التقرير عدداً من القوانين والسياسات والبنى السياسية التي تُأسس التمييز ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وتعمق عدم المساواة بين المواطنين الفلسطينيين واليهود. وهو يقدم مؤشرات على عدم المساواة، بما في ذلك معلومات دولة رسمية، ويفسر كيف أن قوانين وسياسات معينة تعمل على إقصاء الأقلية الفلسطينية عن موارد وخدمات الدولة، إضافة إلى إقصائها عن مواقع القوة. وهو يشرح كيف أن دولة إسرائيل، بوصفها إثنوقراطية أو "دولة قومية إثنية"، تحقق، بشكل منهجي، في اتخاذ تدابير فعالة لجسر الفجوات القائمة بين الأقلية الفلسطينية وبين الأغلبية اليهودية، وكيف أن الدولة، علاوة على ذلك، ومن خلال تفضيل المواطنين اليهود في مجالات عديدة، تؤيد بشكل فعال، بل توسع هذه الفجوات. أخيراً، يعكس التقرير تأثير عدم المساواة على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وعواقب ذلك على الدولة ككل.

هذا التقرير هو جزء من مشروع حول عدم المساواة. إذ إضافة إلى هذا التقرير، قام عدالة بإنتاج ثلاثة أفلام فيديو عن عدم المساواة في إسرائيل. الفيلم الأول منها هو *مواطنون مستهفون*، وهو يجري مسحاً عاماً للتمييز ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل⁹. الفيلم الثاني والثالث يتمحوران في دراسة حالتان عينيتان من التمييز وهما التمييز في مجال الحق في الأرض والتخطيط وفي مجال الحق في العمل، وأثر عدم المساواة هذه على المجتمع الإسرائيلي برمته.

يتألف التقرير من فصول وهو يتضمن جزءاً عن "المستخلصات الأساسية". في ما يلي المواضيع المرتبطة بعدم المساواة بين المواطنين الفلسطينيين واليهود التي تم مسحها:

- الإطار القانوني لعدم المساواة.
- حقوق المواطنة.
- الدخل/الفقر.
- إعادة توزيع الموارد والرفاه الاجتماعي.
- التشغيل.
- الممتلكات الاقتصادية: الأرض.
- التوجه إلى التعليم/ منالية التعليم.
- اللغة العربية.
- الصحة.
- المشاركة السياسية.

⁶قانون مساواة حقوق المرأة – 1951 وقانون مساواة حقوق الأشخاص ذوي المحدودية – 1998.

⁷ Israel Democracy Institute, *Auditing Israeli Democracy – 2010*, (English) p. viii.

⁸ استطلاع رأي أجراه معهد الأبحاث "مأجار موحوت"، نشر تقريراً عنه أور كاشتي، "استطلاع رأي: نصف الطلاب الثانويين الإسرائيليين يعارضون منح حقوق متساوية للعرب"، *هآرتس* (النسخة الإنجليزية)، 11 آذار 2010.

⁹ قامت مخرجة الأفلام الوثائقية راحيل لينه جونز بإخراج ثلاثة أفلام فيديو لعدالة. لمشاهدة الأفلام، يرجى الدخول على الرابط:

مستخلصات أساسية

الإطار القانوني لعدم المساواة

- عدم المساواة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل يمتدّ إلى جميع مجالات الحياة العامة، وعلى زمن متواصل. التمييز المباشر وغير المباشر ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل متأصل في الجهاز القانوني وفي السياسات الحكومية.
- الحقّ في المساواة والتحرّر من التمييز غير منصوص عليه بشكل صريح في القانون الإسرائيلي كحقّ دستوري؛ ولا هو محميّ من خلال التشريع الأساسي. وفي حين قامت محكمة العدل العليا بتفسير قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته على أنّه يشتمل على الحقّ في المساواة، فإنّ هذا الحقّ الأساس يحظى حالياً بحماية من جهة التفسير القانوني فقط.
- تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية يجعل من عدم المساواة والتمييز ضد الأقلية الفلسطينية واقعا ومشروعاً سياسياً. إنّ توليفة "يهودية" و "الديمقراطية" تنظّم التمييز ضد المواطنين غير اليهود وتعيق تحقيق المساواة التامة.
- تواجه العديد من مجموعات المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل "تمييزاً مركباً" أو أشكالاً متعدّدة من التمييز على خلفيّة كلّ من انتمائها القوميّ كعرب/فلسطينيين، وانتمائها إلى واحدة أو أكثر من بين المجموعات الفرعية المتميّزة، مثل النساء ذوات المحدوديات والمُسَيّن.
- هنالك نحو 30 قانوناً تميّز، بشكل مباشر أو غير مباشر، ضدّ مواطني إسرائيل الفلسطينيين وتقدّم الحكومة الحالية سبلاً من مقترحات القوانين الجديدة العنصرية وهي موجودة في مراحل مختلفة من عملية التشريع.

حقوق المواطنة

- يعاني مواطنو إسرائيل الفلسطينيون من معاملة غير متساوية ومختلفة في ظلّ القانون الإسرائيلي في مجال حقوق المواطنة. أهمّها هو قوانين الهجرة والقومية – بما في ذلك قانون العودة (1950) وقانون المواطنة (1952) – التي تمنح أفضلية لليهود وللحجرة اليهودية.
- إذا كان زوج أحد مواطني إسرائيل الفلسطينيين فلسطينياً مقيماً في الأراضي الفلسطينية المحتلة فمن المستحيل، افتراضياً، أن ينال أو تتال مكانة مقيم أو مواطن في إسرائيل منذ أيار 2002. هذا الحظر على لمّ شمل العائلات يفتقر إلى أية نسبة بفعل الأسباب الأمنية المزعومة التي وضعتها إسرائيل لتبريره؛ كذلك، فإنّه مدفوع برغبة الدولة في تأييد أغلبية ديمغرافية يهودية.
- القانون الجديد الذي يسمح بإبطال المواطنة لأسباب مختلفة، ويتعلّق بـ "عدم الولاء" المزعوم للدولة أو بـ "خيانة الأمانة"، يستهدف حقوق المواطنة الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين، بشكل غير مباشر. هناك عدد من المحاولات لتمرير قوانين إضافية تمنح الدولة صلاحية انتهاك المواطنة وتفرض تقديم قسم الولاء، لا تزال حالياً تناقش في الكنيست.

المدخول / الفقر

- العائلات العربية حاضرة بشكل يفوق نسبتها بين المواطنين في دائرة الفقر في إسرائيل: ما يفوق نصف العائلات العربية في إسرائيل مصنّفة كفقيرة، مقارنة بالمعدّل العام للفقر وهو بنسبة 20% من العائلات في إسرائيل. البلدات والقرى العربية حاضرة بما يفوق نسبتها بين المواطنين في أدنى الشرائح الاجتماعية – الاقتصادية، بينما القرى العربية غير المعترف بها في النقب هي أفقر المجموعات في الدولة.

- الفجوات في المدخول وفي معدل الفقر ترتبط مباشرة بالتمييز المؤسسي ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

إعادة توزيع الموارد والرفاه الاجتماعي

- على الرغم من أنّ الحق في المساواة يتطلب قيام الدولة بخطوات فعلية لجسر الفجوات بين مجموعات السكان المختلفة، فإنّ دولة إسرائيل تسعى، بشكل فعّال، إلى دفع وتوجيه الموارد إلى المواطنين اليهود بوصفهم أغلبية تحظى بامتياز في "الدولة اليهودية". في العديد من مجالات السياسات، بما في ذلك تحديد "مناطق الأفضلية القومية" واستخدام الخدمة العسكرية كمعيار لتخصيص الموارد، فإن الدولة تؤبّد وتدعم عدم المساواة بين المواطنين العرب وبين اليهود في إسرائيل.
- لقد أخفقت الدولة بشكل منهجي في القيام بخطوات فعّالة وكافية لمعالجة ظاهرة الفقر المطلق أو النسبي لدى الأقلية العربية في إسرائيل. وحينما بادرت إلى وضع برامج تطوير تستهدف الأقلية العربية، مثل "الخطة عديدة السنوات"، كانت الدولة تميل إلى أن تطبقها بشكل جزئي، تدريجي أو إلى عدم تطبيقها إطلاقاً.
- تدابير سياسة الدولة المباشرة الموجهة لتقليص الفقر تستهدف، بشكل غير نسبي، المواطنين اليهود، وذلك نتيجة لكون معدلات الفقر قد تراجعت لدى المواطنين اليهود بشكل أكثر حدة مما هي لدى المواطنين العرب، وبناءً عليه فإن عدم المساواة ما زال مستمرّاً.

التشغيل

- يواجه المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، عادة، تمييزاً في فرص العمل، المدخول وشروط العمل، سواء بسبب عدم التطبيق الكافي لتشريعات المساواة في الفرص أو الحواجز البيروقراطية المرسخة، والتي تترك أثرها على النساء خصوصاً، وتشتمل على انعدام أو نقص المواصلات العامة، النقص في المناطق الصناعية، والنقص في الحضانات النهارية التابعة للدولة. كما يتمّ إقصاء المواطنين الفلسطينيين، أيضاً، عن قوّة العمل من خلال استخدام معيار الخدمة العسكرية كشرط للقبول للعمل، فيما لا تكون عادة علاقة بين طبيعة العمل وبين التجربة العسكرية.
- معدلات البطالة لا تزال عالية بشكل خاصّ بين المواطنين العرب أكثر ممّا هي لدى اليهود، ومعدل المشاركة في قوّة العمل بين المواطنات الفلسطينيات في إسرائيل لا يتجاوز 20%، وهو من الأكثر انخفاضاً في العالم.
- المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل عموماً، والنساء منهم خصوصاً، لا يزال تمثيلهم شديد الانخفاض في الخدمات العامة، أكبر مشغل في إسرائيل (نسبة العرب الإجمالية هي 6% فقط في قطاع الخدمات العامة)، وهذا على الرغم من تشريع التفضيل الإيجابي الذي ينصّ على التمثيل النزيه للأقلية العربية وللنساء.
- النقص في التطوير والاستثمار في المدن والقرى العربية في داخل إسرائيل، وعدم أو النقص في استخدام الموارد البشرية لدى الأقلية الفلسطينية تبطئ نموّ الاقتصاد الإسرائيلي. إن الطاقات الكامنة المهدورة في الاقتصاد الإسرائيلي تقدّر بنحو 8 مليارات دولار أمريكي سنوياً وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الممتلكات الاقتصادية – الأرض

- استمراراً للنهج الذي تأسّس مع إقامة الدولة عام 1948، يتواصل حرمان المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من إمكانية الوصول إلى الأراضي واستخدامها بموجب معايير وقوانين وسياسات أخرى جديدة.

علاوةً على ذلك، هناك وسائل جديدة – من بينها خطة إصلاح جديدة للأراضي عام 2009 وتعديل لمرسوم الأراضي في شباط 2010 – تستهدف تعزيز ملكية الدولة للأراضي التي صادرتها من الفلسطينيين للأبد وصدّ مطالب استعادتها من قبل الفلسطينيين.

- لجان القبول التي أقيمت في نحو 700 بلدة زراعية وجماهيرية تقصي المتقدّمين العرب على أساس "عدم الملائمة الاجتماعية" من الإقامة المستقبلية في تلك البلدات. إنّ إجراء لجان القبول يساهم في مأسسة وجود بلدات مفصولة-عنصرياً في الدولة، ويديم المنالية غير المتساوية للأرض.
- الصندوق القومي اليهودي – وهو هيئة شبه سلطوية تعمل بشكل حصريّ من أجل مصالح الشعب اليهودي وتسيطر على 13% من الأراضي في الدولة – يواصل سيطرته الحاسمة على سياسة الأراضي في إسرائيل، من خلال تمثيله بسنة أعضاء من بين ثلاثة عشر عضواً في مجلس سلطة الأراضي حديث التأسيس.
- المدن والقرى في إسرائيل تعاني من اكتظاظ شديد، حيث تتولّى السلطات البلدية العربية مناطق نفوذ لا تتعدى 2.5% من مجمل مساحة الدولة. منذ عام 1948، أقامت دولة إسرائيل نحو 600 سلطة محلية يهودية، لكن لم يتمّ بناء أية قرية أو مدينة عربية.
- في حين أن السكان العرب البدو في النقب يبلغ تعدادهم نحو 170,000 نسمة، أو 14% من مجمل سكان النقب، فإنّ المناطق الحكومية المخططة والقرى العربية التي تمّ الاعتراف بها مؤخراً في النقب لا تصل مساحتها إلى أكثر من 0.9% فقط من مساحة اللواء.
- تقوم إسرائيل حالياً بتكثيف جهودها الساعية إلى إخلاء القرى غير المعترف بها في النقب بالقوة (بذريعة أنّها "تجمّعات غير مرخّصة")، وهو ما يشتمل على هدم قرى بأكملها، مثلما نشهد مؤخراً في قرية العراقيب من هدم. استكمالاً لهذه السياسة رفضت الدولة إمكانية منح الاعتراف لهذه القرى، وبعضها قائم قبل إقامة دولة إسرائيل. يعيش ما بين 75,000 و 90,000 عربيّ بدويّ في قرى غير معترف بها في النقب، والذين تعتبرهم الدولة بمثابة "مقتحمين لأراضي الدولة".

التوجّه إلى التعليم/منالية التعليم

- تقرض وزارة التعليم سيطرة مركزية على شكل ومضمون المنهاج التعليمي في المدارس العربية، وليس هناك سوى بضعة مرّبين عرب يشاركون في وضع سياسة الوزارة. قانون التعليم يضع أهدافاً تربوية للمدارس الحكومية تشدّد على التاريخ والثقافة اليهوديين.
- الاستثمار المنخفض الحالي في المدارس العربية في إسرائيل يهدّد بتكريس الفجوات بين الأغلبية اليهودية وبين الأقلية العربية مستقبلاً. بما أنّ تعداد الأطفال العرب يصل إلى نحو 25% من مجمل الأطفال في إسرائيل، فإنّ عدم المساواة في الاستثمار في تعليمهم وتطويرهم من شأنه أن يشكل عامل كبح كبير في الاقتصاد الإسرائيلي في الجيل القادم.
- تمويل المدارس العربية الرسمية في إسرائيل أقلّ كثيراً عمّا يتمّ تخصيصه للمدارس اليهودية. وفقاً لمعطيات رسمية تمّ نشرها عام 2004 فإنّ الدولة مولّت الطلاب اليهود أكثر ممّا مولّت الطلاب العرب بثلاث مرّات. هذا التمويل المنخفض يترك أثره في العديد من المجالات، ومن ضمنها في الصفوف التعليمية الكبيرة وفي البنى التحتية والتجهيزات الضئيلة.
- هناك عدد قليل من المدارس الابتدائية في القرى العربية البدوية غير المعترف بها في النقب، وهي مكتظة جداً وتعاني من نقص كبير في التجهيزات، وليس فيها أية مدرسة ثانوية. وعلى الرغم من الاتفاق الذي تمّ

التوصّل إليه بين الدولة وبين عدالة بإقامة المدرسة الثانوية الأولى في قرية أبو تلول غير المعترف بها في 1 أيلول 2009، إلا أنه لم يتم إنشاء أية مدرسة.

- تمثيل الطلاب العرب منخفض جداً في الجامعات وفي سائر معاهد التعليم العالي. تصل نسبة الأكاديميين العرب إلى نحو 1.2% فقط من مجمل الوظائف الثابتة والمؤقتة في الجامعات الإسرائيلية، الأمر الذي يجعل المواطنين العرب مُهمّشين في إنتاج المعرفة داخل المجتمع.
- سياسات وزارة التعليم تعمل بشكل فعليّ على تأييد الفجوات بين طلاب المدارس العرب واليهود، لكون البرامج الخاصة لمساعدة الطلاب الضعفاء أكاديمياً، أو الطلاب الموهوبين، مثل برامج الإثراء الأكاديمية التي تعدّها "شاحر"، مخصّصة بشكل غير نسبيّ للمدارس اليهودية.

اللغة العربية

- في حين أنّ العربية هي لغة رسمية في الدولة، فإنّ هناك عدم مساواة واضحاً في الفرص المعطاة للناطقين بالعربية مقارنة بالناطقين بالعبرية في التمتع بلغتهم واستخدامها في المنتديات الرسمية والعامّة. عملياً، إنّ مكانة اللغة العربية أدنى من اللغة العبرية بمفهوم الموارد المخصّصة لاستخدامها، على الرغم من واجب إسرائيل، وفق قانون حقوق الإنسان الدولي، في حماية حقوق اللغة لدى الأقلية القومية العربية في إسرائيل.

الصحة

- يتوقع للمواطنين العرب في إسرائيل أن يعيشوا أقلّ من المواطنين اليهود (أقلّ بنحو أربع سنوات) ومواجهة معدلات وفيات أعلى، خصوصاً بعد سنّ 60 عاماً. معدّل وفيات الأطفال لدى المواطنين الفلسطينيين هو حوالي ضعفي المعدل القائم لدى المواطنين اليهود، ولا يزال أعلى المعدلات لدى السكان العرب البدو في النقب، حيث يتجاوز 15 حالة لكلّ 1000 ولادة.
- في حين أنّ القانون الإسرائيلي ينصّ على ضرورة تقديم خدمات صحية متساوية وعالية الجودة لجميع سكان إسرائيل، إلا أنّ هناك معيقات مختلفة – بما في ذلك النقص في العيادات والمستشفيات في المدن والقرى العربية ومحدودية التنقل – تؤدّي، في أحيان متقاربة، إلى عدم قدرة المواطنين الفلسطينيين على ممارسة حقّهم في التمتع بأعلى معايير الصحة المستدامة.
- الوضع الصحيّ مصيريّ أكثر في القرى العربية البدوية غير المعترف بها في النقب، حيث أنّ الخدمات الصحية محدودة أو حتى معدومة. إنّ تقديم الخدمات الصحية بشكل غير كافٍ في القرى غير المعترف بها هو تجاهل متعمّد من قبل الدولة، التي تسعى إلى إخلاء تلك القرى وإعادة توطين سكانها، من خلال خلق ظروف لا تطاق.

المشاركة السياسية

- يعاني المواطنون الفلسطينيون من منالية غير متساوية ومن مستويات أقلّ من المشاركة مقارنةً بالمواطنين اليهود في جميع مناحي الحياة العامة واتخاذ القرار، بدءاً من المقاضاة، التشريع والحكم وحتى الخدمات العامة. نتيجة لذلك فإنّهم يملكون منالية محدودة لعمليات اتخاذ القرار ومراكز القوة، وقدرة منقوصة في العمل على إصلاح عدم المساواة والتمييز.
- شهدت المعارك الانتخابية الأخيرة محاولات من قبل النيابة العامة (2003) وأحزاب سياسية يمينية وأعضاء كنيست لتتحية أحزاب عربية وأعضاء كنيست عرب عن الكنيست، بدافع تقليص الصوت السياسي للفلسطينيين في التشريع. في العامين 2003 و 2009 ألغت المحكمة العليا قرارات لجنة الانتخابات المركزية بتتحية أحزاب عربية وقادة عرب عن المشاركة في الانتخابات العامة.

- يتم بشكل متزايد سحب الشرعية عن الصوت العربي في السيرورات السياسية والتشريعية الإسرائيلية: وفقاً لاستطلاعات رأي أخيرة، فإنّ نحو ثلث المواطنين اليهود يؤيدون أنه يجب مصادرّة حقّ التصويت للكنيست من المواطنين العرب، ويؤيد أكثر من نصف المراهقين اليهود حرمان العرب من الحقّ في أن يتمّ انتخابهم للكنيست.
- جهاز القضاء الجنائيّ يستخدم عادة كوسيلة لنزع الشرعية عن الممارسة والتعبير السياسيين من قبل مواطنين فلسطينيين في إسرائيل، بمنّ في ذلك قيادتهم السياسية المنتخبة. فقد تمّ توجيه اتهامات إلى عدد من أعضاء الكنيست العرب، وتمّ انتهاك امتيازاتهم البرلمانية بسبب تصريحات وممارسات سياسية شرعية تقع في نطاق عملهم كممثلين منتخبين.
- هناك سلسلة من القوانين الإسرائيلية التي تضع تقييدات على حرية الحركة، حرية التعبير، ومناحية الجهاز السياسيّ، وذلك يشمل تقييدات أيديولوجية على برامج أحزاب سياسيّة وتقييدات أشدّ وطأة على سفر أعضاء الكنيست العرب إلى دول معرّفة كـ "دول معادية". هذه القوانين تستخدم بشكل بارز لتقييد الحرية السياسية لدى المواطنين الفلسطينيين وممثلهم المنتخبين وتقليص فضاء الممارسة السياسية المتاح أمامهم، بشكل مضطرد.
- تستخدم الشرطة العنف والاعتقال بشكل منهجيّ ضد متظاهرين عرب كوسيلة للردع بهدف إسكات أصوات الاحتجاج. هناك محتجون مناهضون للحرب تظاهروا ضد العملية العسكرية الإسرائيلية "الرصاص المصبوب" في غزة، وفي الأساس مواطنون عرب، بمنّ فيهم قاصرون، تعرّضوا لعنف بوليسيّ شديد. كذلك فإنهم واجهوا اعتقالات جماعية منهجية وغير نسبية بذريعة مجردّ تواجدهم في المكان.
- حتى اليوم، بعد مرور عشر سنوات على القتل، لم تتمّ محاسبة أيّ قائد أو ضابط أو شرطيّ على قتل 13 مواطناً فلسطينياً أعزل في إسرائيل خلال أكتوبر 2000 في المظاهرات التي خرجت ضد سياسات إسرائيل الوحشية في المناطق الفلسطينية المحتلة.
- بعد سنوات من التمييز المتمدّد، المواطنة غير المتساوية والصوت المقيد في الجهاز السياسي، يعاني المواطنون الفلسطينيون من الاستضعاف والتهميش وانعدام الأمان والاعتراب عن الدولة. انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات بشكل منهجيّ هو إحدى النتائج: في انتخابات العام 2009 كانت نسبة التصويت العامة 64% بينما لدى العرب 54%.
- من خلال التعاطي مع الأقلية العربية في إسرائيل كـ "طابور خامس" لغرض السيطرة عليها وكبحها، واستخدام الدولة العنف والوسائل القانونية الوحشية ضدها، فإنّ إسرائيل تقوّض بزوغ الاستقرار وثقافة احترام الديمقراطية، الحكم السليم ومعايير حقوق الإنسان. وهي كذلك تخاطر في خفض مكانة قضايا حقوق الإنسان إلى "تهديدات" للأمن والسيادة في تعامل الدولة معها.